

القدرة التنافسية والكفاءة التصديرية للتمور المصرية في الأسواق العالمية

حنان محمد محمود بهجت

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية

مقدمة:

تعد التجارة الخارجية أحد أهم مصادر تمويل عمليات التنمية للدول، ويعتبر التصدير أداة لتحفيز الدول على العمل فهو يمثل طوق نجاة نحو النهوض الاقتصادي لدولة مثل مصر، وتعتبر تنمية الصادرات الزراعية المصرية أحد أهم أولويات ما تستهدفه الدولة في ظل الظروف الدولية الراهنة، واستخدام الإجراءات التي تؤدي إلى تمييزها عن منافسيها ورفع مستوى الجودة للسلع الزراعية، وزيادة كفاءتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية. ويعتبر التمر سلعة تصديرية ذات مستقبل كبير لمعظم دول العالم نظرا لأهميته الغذائية، وتعدد الصناعات القائمة عليه مثل إنتاج عسل البلح والكحول والحلويات، بالإضافة إلى تصنيع بديل للسكر من الأصناف الجافة وغيرها، أي أن التمور تلعب دورا كبيرا في اقتصاديات الدول المنتجة لها كأحد مصادر الدخل القومي بها مثل مصر، إيران، الجزائر، السعودية، الإمارات، بالإضافة إلى دور نخيل البلح في المحافظة على البيئة ومقاومة التصحر. الأمر الذي جعل الدولة تهتم بإنشاء أكبر مزرعة تمور على مستوى العالم من خلال زراعة ٥ ملايين نخلة ٢,٥ مليون في محافظة الوادي الجديد، و ٢,٥ مليون يقوم بزراعتهم القوات المسلحة في كل من توشكى والعوينات بأصناف مطلوبة بالأسواق الخارجية مما يحقق عائدا اقتصاديا كبيرا، حيث سيتم زراعة أصناف جديدة مثل "المدجول" وهو صنف نصف جاف، ويعد الصنف الأول عالميا من حيث التسويق والأسعار، ويصل سعر التصدير من ٧ إلى ٩ آلاف دولار للطن، والصنف الآخر الذي سوف يتم زراعته هو البارحي، وهو يناسب معظم الأجواء المصرية وإنتاجيته من ٢٠ إلى ٢٥ طن، وقيمه التسويقية مرتفعة ويبلغ سعر تصدير الطن من ٤ إلى ٦ آلاف دولار عند تصديره طازجا (١).

مشكلة البحث:

تحتل مصر المرتبة الأولى في إنتاج التمور على مستوى العالم، حيث بلغ متوسط إنتاج مصر من التمور حوالي ١,٥ مليون طن أي ما يعادل ٢٠% من متوسط الإنتاج العالمي والمقدر بنحو ٧,٦ مليون طن خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨)، وبالرغم من أن مصر تتمتع بمناخ يناسب زراعة الأصناف المتنوعة من نخيل التمر، مما يعنى توفر الفرصة لإنتاج تمور ذات جودة عالية خاصة الأصناف نصف الجافة التي تتمتع بالطلب المتزايد عليها بالأسواق الخارجية، إلا أن صادرات مصر من التمور بلغت حوالي ٣٩ ألف طن فقط أي ما يعادل ٣% من الإنتاج المصري، الأمر الذي يعنى أن صادرات التمور المصرية تواجه عدد من التحديات والمعوقات التي تتمثل في إنتاج أصناف غير مطلوبة لسوق التصدير وبالتالي يكون سعرها منخفض بالمقارنة بأسعار الدول المنافسة. بالإضافة إلى وجود منافسة قوية في الأسواق العالمية، وتدنى نسبة الكميات المصدرة للتمور المصرية بالنسبة للإنتاج.

الهدف من البحث:

يستهدف البحث التعرف على بعض مؤشرات إنتاج وتصدير واستيراد وأسعار التمور على المستوى العالمي والأداء السوقي التصديري للتمور المصرية والتعرف على الوضع التنافسي لها داخل أهم الأسواق العالمية المستوردة للتمر المصري خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٨) ويتم ذلك من خلال دراسة:

- ١- الوضع الراهن لصادرات مصر والعالم من التمور .
- ٢- دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية من التمور .
- ٣- تقدير بعض مؤشرات الأداء التنافسي لصادرات التمور المصرية .

٤- إستراتيجية تطوير إنتاج وتصدير التمور المصرية .

٥- التوصل إلى التوصيات التي تساعد على النهوض بالصادرات المصرية من التمور .

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات:

اعتمد البحث في تحقيق أهدافه على كل من التحليل الوصفي والكمي، بالإضافة إلى استخدام المؤشرات الاقتصادية لتقدير الأداء التنافسي كالميزة النسبية الظاهرة، ومؤشر النسبة السعرية، ومؤشر النصيب السوقي، ومؤشر معدل اختراق الأسواق، وقياس الكفاءة التصديرية، وكذا استخدام معادلات الاتجاه الزمني العام وذلك لدراسة تطور إنتاج وكمية وقيمة صادرات التمور المصرية والعالمية . كما اعتمد البحث على البيانات الثانوية والتي تصدر عن جهات رسمية والمتمثلة في الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وإحصاءات منظمة الأمم المتحدة ، والبنك الدولي، وبعض مواقع البيانات والإحصاءات على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، الإدارة المركزية للحجر الزراعي بيانات غير منشورة.

الإطار النظري لبعض مفاهيم التنافسية:

معامل الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage

يعبر مؤشر الميزة النسبية الظاهرة عن النسبة بين الأهمية النسبية لصادرات محصول في دولة ما إلى الأهمية النسبية لصادرات المحصول في العالم، (وعلى ذلك تكون الأهمية النسبية لصادرات المحصول في دولة ما أكبر من الأهمية النسبية العالمية لصادرات هذا المحصول تكون قيمة المؤشر اكبر من الواحد الصحيح وبذلك يكون هناك ميزة لصادرات هذا المحصول في هذه الدولة، أما اذا قل هذا المؤشر عن الواحد الصحيح فإن ذلك يشير إلى أن تلك الدولة تعاني من تراجع نسبي في الميزة الظاهرة للسلعة محل الدراسة). ولتقدير مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لسلعة ما نستخدم المعادلة التالية^(٧):

$$R.C.A = (X_{ij} \div X_{it}) / (X_{nj} \div X_{nt})$$

حيث أن RCA تمثل الميزة النسبية الظاهرة.

$(X_{ij} \div X_{it})$: قيمة صادرات التمور المصرية ز إلى إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية.

$(X_{nj} \div X_{nt})$: قيمة صادرات التمور العالمية إلى إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العالمية.

مؤشر الكفاءة التصديرية Export Efficiency

يستخدم مؤشر الكفاءة التصديرية للمقارنة بين الأسواق الخارجية والأسواق المحلية، حيث يبين ما اذا كان سعر التصدير أعلى من سعر البيع في السوق المحلي أو العكس، وهو الأمر الذي يبين إمكانية وضرة فتح الأسواق الخارجية أم عدم جدوى ذلك اقتصادياً، حيث أن ارتفاع الكفاءة التصديرية يكون حافزاً للمصدرين للعمل على تصدير السلعة للسوق الخارجي لتحقيق أرباحية أعلى من السوق المحلي، ويعكس ارتفاع معامل الكفاءة التصديرية مدى إمكانية حصول المنتج لتلك السلعة على سعر أفضل يحقق له أرباحية أعلى عند تصدير تلك السلعة . ويتم حساب معامل الكفاءة التصديرية وفقاً للمعادلة التالية:^٥

$$\text{كفاءة التصدير} = \text{قيمة السلعة بأسعار التصدير} / \text{قيمة السلعة بأسعار الجملة} * 100$$

ويتم تحويل قيمة الصادرات من السلعة المصدرة إلى ما يعادلها من العملة المحلية وفقاً لسعر الصرف الرسمي ونسبتها إلى قيمتها بأسعار الجملة المحلية، فإذا كانت النسبة أكبر من ١٠٠% فإن ذلك يعنى أنه يتم بيع السلعة في الأسواق العالمية بأسعار أعلى من الأسعار المحلية، وبالتالي يحقق التصدير ربحاً بينما اذا انخفضت النسبة عن ١٠٠% فإن ذلك يعنى أن تلك السلعة يتم بيعها في الأسواق العالمية بأسعار أقل من الأسعار المحلية أى هناك خسارة نتيجة التصدير.

معامل الاستقرار (S.C) Stability Coefficient

تشير قيمة معامل الاستقرار التي تساوى صفراً إلى الحالة المثلى لاستقرار صادرات السلعة، وكلما زادت قيمة المعامل عن الصفر (دون النظر للإشارة) فإن ذلك يعنى عدم الاستقرار فى الصادرات ، ويتم حساب معامل الاستقرار من المعادلة التالية^(٧٤)

$$S.C=100 * (y_i - \hat{y}_i) / \hat{y}_i$$

حيث S.C تمثل معامل الاستقرار

y_i القيمة الفعلية للمتغير فى السنة i

\hat{y}_i القيمة التقديرية للمتغير فى السنة i

النصيب السوقي (MSH) Market Share

يعتبر النصيب السوقي أحد المؤشرات لقياس التنافسية وتقدير مدى إمكانية تنمية الأوضاع التنافسية لصادرات دولة ما داخل الأسواق الخارجية. حيث أن ارتفاعه يعبر عن الوضع التنافسي للدولة فى الأسواق الخارجية بالنسبة للسلعة . ويتم حساب النصيب السوقي وفقاً للمعادلة التالية^(٧٤).

$$MSH_{jic} = X_{jic} / MCW_i * 100$$

MSH_{jic} النصيب السوقي للدولة j من السلعة i فى سوق معين

X_{jic} كمية صادرات الدولة j الى الدولة c من السلعة i

MCW_{ic} إجمالي كمية واردات الدولة c من دول العالم من السلعة i

التنافسية السعرية (P.C) Price Competitiveness

يعد السعر التصديري من أهم العوامل التي تساعد على إمكانية إختراق المزيد من الأسواق الخارجية فكلما إنخفض السعر التصديري المصري عن أسعار الدول المنافسة دل ذلك على وجود ميزة سعرية للسلعة المصرية ومن ثم قدرة تنافسية أكبر بالمقارنة فى الدول المنافسة ويمكن حساب مؤشر السعر النسبي كما يلي^(٧٤).

$$P.C = PE_{ji} / PC_{ji}$$

حيث P.C : التنافسية السعرية

PE_{ji} : متوسط سعر التصدير للسلعة j إلى الدولة i

PC_{ji} : متوسط سعر التصدير للدولة المنافسة لنفس السلعة j إلى الدولة i

معامل اختراق السوق (MPR) Market Penetration Ratio

يعتبر معدل اختراق السوق من أكثر معايير قياس التنافسية انتشاراً لأي دولة فى تصدير السلع، وذلك لأنه يمثل مقياساً لمدى قبول واستيعاب السلعة المصدرة بالأسواق الخارجية، كما يوضح مدى إمكانية زيادة الصادرات من تلك السلعة بهذه الأسواق، ومن ثم يسهم فى وضع السياسات الخاصة بالتسويق الخارجي للسلعة، ومدى قابليته لاستيعاب كميات إضافية من السلعة.

ويتم حساب معامل اختراق السوق وفقاً للمعادلة التالية: ^(٧٤).

$$MPR_{ijc} = EX_{ijc} / (Q_{jc} + P_{jc} - X_{jc})$$

حيث أن MPR_{ijc} : تمثل معدل اختراق السلعة j من الدولة المصدرة i الى الدولة المستوردة c

EX_{ijc} : كمية صادرات الدولة c من السلعة j من سوق الدولة c

Q_{jc} : كمية إنتاج الدولة c من السلعة j

P_{jc} : الواردات الكلية للدولة c من السلعة j

X_{jc} : كمية صادرات الدولة c من السلعة j

أولاً: الوضع الراهن للتمور عالمياً:

الوضع الإنتاجي للتمور عالمياً:

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (١) أن متوسط الإنتاج العالمي من التمور خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٨) بلغ حوالي ٧٢٨١ ألف طن ، حيث تراوحت الكمية المنتجة عالمياً بين ٦٥٤٧ ألف طن كحد أدنى في عام ٢٠٠٥ ، ونحو ٨٤٤٥ ألف طن كحد أقصى في عام ٢٠١٨ ، وهناك تفاوت بين الحدين إذ بلغت نسبته إلى المتوسط السنوي نحو ٢٦% .

وعند تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الإنتاج العالمي من التمور يتضح من المعادلة رقم (١) بالجدول رقم (٢) تزايد الإنتاج العالمي من التمور بمقدار ١٠٣,٩ ألف طن، بمعدل زيادة سنوي بلغ حوالي ١,٤% من المتوسط خلال الفترة المدروسة، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً، وقد بلغ معامل التحديد نحو ٨٩,٨٩، مما يعنى أن ٨٩% من العوامل المرتبطة بالزمن تفسر التغيرات التي تحدث في الإنتاج العالمي من التمور.

جدول رقم (١) تطور مؤشرات الإنتاج وكمية وقيمة الصادرات العالمية من التمور خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٨)

السنوات	كمية الإنتاج (الف طن)	كمية الصادرات العالمية من التمور		قيمة صادرات العالمية من التمور		سعر التصدير العالمي للتمور	
		الكمية (الف طن)	معامل عدم الاستقرار %	القيمة (مليون دولار)	معامل عدم الاستقرار %	سعر التصدير دولار	معامل عدم الاستقرار %
٢٠٠١	٦٧٦١	٣٨٨,٦	٢١,٤	٢٣١	٢٣٤,٨	٥٩٥	٣,٢
٢٠٠٢	٦٧٢٨	٣٢٢,٢	١٥,٩	٢٢٢	٣٧	٦٩٠	٥,٧
٢٠٠٣	٦٦٧٥	٣٩٧,٨	١٠,٨	٣٩٨,٦	١٧	٧٥١	٨,٦
٢٠٠٤	٦٦٢٤	٣٨١,٣	٢٥	٣٠٤	١٢,٦	٧٩٧	٩,٢
٢٠٠٥	٦٥٤٧	٨٠٦,٥	٤١	٤٤٠	٠,٢	٥٤٦	٢٩
٢٠٠٦	٦٧٠٨	٤٨٤,٨	٢٣,٧	٤٣٩	١٧,٨	٩٠٦	١٢,٣
٢٠٠٧	٦٨٨٥	٨٦٧,٣	٢٤,٣	٦٤٢	٢,٤	٧٤٠	١٢,٥
٢٠٠٨	٧٠٦٧	٩٢٧,٨	٢٢	٦٩٨,٩	٢,٩	٧٥٣	١٤,٨
٢٠٠٩	٧٢٢٢	٧٢١,٦	١٢,٤	٦٩٧,٧	١٤	٩٦٧	٤,٨
٢٠١٠	٧٥٧٠	٧٥٩,٢	١٤,٤	٨٣٢,٨	٨	١٠٩٧	١٤
٢٠١١	٧١٩٧	٧١٠,٤	٢٥,٢	٩٠٢	٩,٧	١٢٧٠	٢٧
٢٠١٢	٧٣٦٧	١٢٨٦	٢٦,٩	١١٥٧	٦	٩٠٠	١٣
٢٠١٣	٧٥٩٠	١٢٧٠	١٨	١٢٦٠	٦,٣	٩٩٢	٧,٨
٢٠١٤	٧٦٠٠	١٠٦٧	٦,٣	١٣٠٦	٢,٢	١٢٢٤	٩,٨
٢٠١٥	٧٧٩٧	٨٨٦,٨	٢٦,٢	١٠٢٢	٢٥,٥	١١٥٢	٠,١
٢٠١٦	٧٩٤٠	١٤١٩	١٢,٢	١٤٤٥	١,٣	١٠١٩	١٤,٥
٢٠١٧	٨٣٢٨	١٣٤٥	١,٣	١٦٤٥	٥,٧	١٢٢٣	٠,٦
٢٠١٨	٨٤٤٥	١٤٤٨	٤	١٩٥٤	١٨,٤	١٣٤٩	٦,٣
المتوسط	٧٢٨١	٨٦٠,٥	١٤,٨	٨٦١	٨	٩٤٣	٧

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية www.comtrade.un.org

كمية الصادرات العالمية من التمور:

بدراسة تطور كمية الصادرات العالمية من التمور خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٨) يتضح أن متوسط كمية الصادرات العالمية من التمور بلغ حوالي ٨٦٠ ألف طن سنوياً ، حيث تراوحت الكمية المصدرة عالمياً بين ٣٢٢ ألف طن كحد أدنى في عام ٢٠٠٢ ، ونحو ١٤٤٨ ألف طن كحد أقصى في عام ٢٠١٨ ، ووجد تفاوت بين الحدين إذ بلغت نسبة التفاوت إلى المتوسط السنوي ١٣٠% .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور كمية الصادرات العالمية من التمور تبين من معادلة رقم (٢) بالجدول رقم (٢) تزايد كمية صادرات التمور عالمياً بمقدار ٦٣ ألف طن، بمعدل زيادة سنوي بلغ حوالي ٧,٣% من المتوسط خلال الفترة المدروسة، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً، وقد بلغ معامل

التحديد نحو ٠,٨٠، مما يعنى أن ٨٠% من العوامل المرتبطة بالزمن تفسر التغيرات التي تحدث في التمور المصدرة عالميا .

وعند تقدير معاملات عدم الاستقرار لكمية الصادرات العالمية من التمور، تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١,٣% في عام ٢٠١٧، وحد أقصى بلغ حوالي ٤١% في عام ٢٠٠٥ مما يشير إلى الأزمة العالمية للغذاء خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٨) قد أثرت على كمية صادرات التمور عالميا، في حين بلغت حوالي ٤% في عام ٢٠١٨، بمتوسط قدر بحوالي ١٤,٨%، وتشير هذه النتائج إلى أن كمية الصادرات العالمية من التمور تميل إلى الاستقرار خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٨) ماعدا عام ٢٠٠٥.

قيمة الصادرات العالمية من التمور

بدراسة تطور قيمة الصادرات العالمية من التمور تبين من جدول رقم (١) أنها بلغت نحو ٨٦١ مليون دولار كمتوسط للفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٨)، وتراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٢٢٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٢، وحوالي ١٩٥٤ مليون دولار كحد أقصى عام ٢٠١٨،

وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة الصادرات العالمية من التمور بالمعادلة رقم (٣) جدول رقم (٢) أنها اتخذت اتجاها عاما متزايدا بنحو ٩٣ مليون دولار، بما يمثل حوالي ١٠,٨% من متوسط قيمة صادرات التمور عالميا ، كما يفسر معامل التحديد أن نحو ٩٣% من التغير في قيمة صادرات التمور العالمية ترجع إلى عامل الزمن.

وبتقدير معاملات عدم الاستقرار لقيمة الصادرات العالمية للتمور، تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٠,٢% في عام ٢٠٠٥، وحد أقصى بلغ حوالي ٢٣٤% في عام ٢٠٠١ ويرجع عدم الاستقرار في ٢٠٠١ إلى التغيرات في السياسة الزراعية وانخفاض مستويات الدعم ودرجات حماية السوق في الدول المتقدمة، كما بلغت حوالي ١٨,٤% في عام ٢٠١٨، بمتوسط قدر بحوالي ٨%، وتشير هذه النتائج إلى أن قيمة التمور المصدرة عالميا تميل إلى الاستقرار خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٨) ما عدا عام ٢٠٠١.

جدول رقم (٢) معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور مؤشرات الإنتاج وكمية وقيمة الصادرات العالمية من التمور خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٨)

رقم المعادلة	المتغيرات	المعادلة	R ²	T	معدل التغير %
١	كمية الإنتاج العالمي (الف طن)	ص ^١ = ٦٢٩٢,٦ + ١٠٣,٩ س ^١	٠,٨٩	**(١١,٣١٥)	١,٤
٢	كمية الصادرات العالمية (الف طن)	ص ^٢ = ٢٥٧,٥ + ٦٣,٤٧ س ^٢	٠,٨٠	**(٧,٩٩)	٧,٣٧
٣	قيمة الصادرات العالمية (الف دولار)	ص ^٣ = ٢٤,٢ + ٩٣,١٨ س ^٣	٠,٩٣٣	**(١٤,٨٧)	١٠,٨
٤	سعر تصدير العالمي (دولار/طن)	ص ^٤ = ٥٧٦,٣ + ٣٨,٥٨ س ^٤	٠,٧٣	**(٦,٥٩٣)	٤,١

حيث أن : ص^١ : تشير إلى القيمة التقديرية للظاهرة موضع الدراسة في السنة هـ —

س هـ : تشير إلى متغير الزمن في السنة هـ — حيث هـ (١، ٢، ٣، ١٨)

(**) : تشير إلى معنوية معاملات الانحدار عند مستوى معنوية ٠,٠١

(*) : تشير إلى معنوية معاملات الانحدار عند مستوى معنوية ٠,٠٥

المصدر: حسب من جدول رقم (١).

الأسعار العالمية لصادرات التمور:

بدراسة تطور السعر العالمي لصادرات التمر يتضح أنه تزايد خلال فترة الدراسة من ٥٤٦ دولار/طن عام ٢٠٠٥ حتى وصل إلى ١٣٤٩ دولار/طن عام ٢٠١٨ بزيادة نسبية قدرت بنحو ٨٥%.

وعند تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور السعر التصديري للتمور عالميا معادلة رقم (٤) بجدول رقم (٢) تبين أنه اتخذ اتجاها عاما متزايدا بنحو ٣٨ دولار/ طن بمعدل سنوي معنوي إحصائيا بلغ

نحو ٤% من متوسط السعر التصديري للطن والذي بلغ حوالي ٩٤٣ دولار خلال فترة الدراسة المشار إليها، ويشير معامل التحديد إلى أن ٧٣% من التغيرات التي طرأت على سعر التصدير العالمي للتمور يرجع لعنصر الزمن.

وعند تقدير معاملات عدم الاستقرار لأسعار الصادرات العالمية من التمور، تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٠,١% في عام ٢٠١٥، وحد أقصى بلغ حوالي ٢٩% في عام ٢٠٠٥، وبلغت حوالي ٦,٣% في عام ٢٠١٨، بمتوسط قدر بحوالي ٧%، وتشير هذه النتائج إلى أن السعر التصديري للتمور العالمية تميل إلى الاستقرار خلال سنوات الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٨).

ثانياً: الأهمية النسبية لأهم الدول المنتجة والمصدرة والمستوردة للتمور في العالم

في ضوء البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) يتبين أن مصر تحتل المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج التمور بنحو ١٥٢٣ ألف طن كمتوسط للفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨) أي ما يعادل ٢٠% من إجمالي متوسط الإنتاج العالمي لنفس الفترة، كما تحتل إيران المرتبة الثانية في الإنتاج العالمي للتمور بمتوسط ١٠٧٤ ألف طن بما يعادل حوالي ١٤%، يليها في المرتبة الثالثة الجزائر حيث بلغ متوسط الإنتاج حوالي ٩٧٢ ألف طن مثلاً نحو ١٢,٧% من إجمالي متوسط إنتاج العالم. بينما احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الرابعة بمتوسط إنتاج ٧٧٨ ألف طن تمثل ١٠% من الإنتاج العالمي وتلاها العراق وباكستان والأمارات والسودان وعمان والصين وتونس حيث بلغ متوسط الإنتاج نحو ٦٣٥، ٥٠٩، ٤٧٥، ٣٩٢، ٣٣٧، ٣١٤، ٢٢٤ ألف طن على الترتيب مثلت نحو ٨,٣%، ٦,٦%، ٦,٢%، ٥%، ٤,٤%، ٤%، ٢,٩% من إجمالي متوسط الإنتاج العالمي لكل منها على الترتيب خلال الفترة موضع الدراسة.

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) أن متوسط كمية الصادرات العالمية من التمور بلغت حوالي ١٣١٩,٨ ألف طن لمتوسط الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨)، أما بالنسبة لأهم الدول المصدرة للتمور على مستوى العالم تبين أن دولة الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة الأولى عالمياً في صادرات التمور بنحو ٢٦٤,٥ ألف طن كمتوسط للفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨) أي ما يعادل ٢٠% من إجمالي متوسط الصادرات العالمية لنفس الفترة، كما تحتل العراق المرتبة الثانية بين دول العالم المصدرة للتمور بمتوسط بلغ نحو ٢٣١ ألف طن بما يعادل حوالي ١٧,٥%، يليها في المرتبة الثالثة بين دول العالم المصدرة للتمور بمتوسط بلغ نحو ٢٢١,٥ ألف طن بما يعادل حوالي ١٦,٨%، يليها في المرتبة الرابعة دولة باكستان حيث بلغ متوسط كمية صادراتها نحو ١٤٥ ألف طن بما يعادل حوالي ١١%، يليها في المرتبة الخامسة المملكة العربية السعودية حيث بلغ متوسط كمية صادراتها حوالي ١٣٤ ألف طن مثل نحو ١٠% من إجمالي متوسط صادرات العالم. بينما احتلت كل من تونس وإسرائيل والجزائر المرتبة السادسة والسابعة والثامنة على الترتيب حيث يمثل متوسط صادراتها حوالي ١٠٧.٥٤، ٤٣,٥ ألف طن بنسبة ٨%، ٤%، ٣,٣% من إجمالي متوسط صادرات العالم خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨)، بينما احتلت مصر المرتبة التاسعة حيث بلغ متوسط كمية صادراتها حوالي ١٨ ألف طن بنسبة ١,٤% من متوسط صادرات العالم من التمور خلال نفس الفترة.

تبين من بيانات الجدول رقم (٣) أن كمية الواردات العالمية من التمور بلغت حوالي ١١٧١ ألف طن لمتوسط الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨)، وأن أهم الدول المستوردة للتمور على مستوى العالم تتمثل في دولة الهند الأولى عالمياً في استيراد التمور بنحو ٣٣٥,٥ ألف طن بما يعادل نحو ٢٨,٧% من إجمالي متوسط الواردات العالمية لنفس الفترة، وتليها دولة الإمارات العربية بمتوسط بلغ حوالي ٢٠٦ ألف طن بما يعادل حوالي ١٧,٦%، يليها في المرتبة الثالثة دولة المغرب حيث بلغ متوسط الكمية المستوردة نحو ٦٧,٧ ألف طن بما يعادل حوالي ٥,٨% من إجمالي متوسط الواردات العالمية. بينما احتلت كل من فرنسا، بنغلاديش، الولايات

المتحدة الأمريكية، اليمن، اندونيسيا حيث يمثل متوسط واردات تلك الدول على الترتيب نحو ٣٣، ٣٠، ٢٩،٥، ٢٨،٧ ألف طن بنسبة ٢،٨%، ٢،٦%، ٢،٥%، ٢،٥% على التوالي من إجمالي متوسط الواردات العالمية خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨)، بينما احتلت تركيا، النيجر المرتبة الثامنة والتاسعة ٢،٢%، ١،٧% على الترتيب من إجمالي متوسط الواردات العالمية للتمور.

جدول (٣) الأهمية النسبية للإنتاج والصادرات والواردات العالمية من التمور خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨)

أهم الدول المستوردة للتمور			أهم الدول المصدرة للتمور			أهم الدول المنتجة للتمور		
الاهمية النسبية (%)	الكمية (الف طن)	اهم الدول	الاهمية النسبية (%)	الكمية (الف طن)	اهم الدول	الاهمية النسبية (%)	الكمية (الف طن)	اهم الدول
٢٨،٧	٣٣٥،٥	الهند	٢٠،٠	٢٦٤،٥	الإمارات العربية المتحدة	١٩،٩	١٥٢٣	مصر
١٧،٦	٢٠٦،٤	الإمارات العربية المتحدة	١٦،٨	٢٢١،٥	إيران	١٤	١٠٧٤	ايران
٥،٨	٦٧،٧	المغرب	١٠،٢	١٣٤،١	المملكة العربية السعودية	١٢،٧	٩٧٢	الجزائر
٢،٩	٣٣،٨	فرنسا	١١،٠	١٤٤،٨	باكستان	١٠	٧٧٨	المملكة العربية السعودية
٢،٨	٣٣،٢	بنغلاديش	٨،١	١٠٧،٥	تونس	٨،٣	٦٣٥	العراق
٢،٦	٣٠،٧	الولايات المتحدة الأمريكية	٤،١	٥٤،٣	إسرائيل	٦،٦	٥٠٩	باكستان
٢،٥	٢٩،٥	اليمن	١،٤	١٨،٤	مصر	٦،٢	٤٧٥	الإمارات العربية المتحدة
٢،٥	٢٨،٧	إندونيسيا	٣،٣	٤٣،٥	الجزائر	٥،١	٣٩٢	السودان
٢،٢	٢٦،٠	تركيا	١٧،٥	٢٣١،٣	العراق	٤،٤	٣٣٧	عمان
١،٧	١٩،٦	النيجر	٠،٨	١٠،٧	عمان	٤،١	٣١٤	الصين
١،٥	١٧،٧	كازاخستان	١،٠	١٢،٨	فرنسا	٢،٩	٣٢٤	تونس
٧٠،٨	٨٢٨،٩	الإجمالي	٩٤،٢	١٢٤٣،٤	الإجمالي	٩٦،٤	٧٤٠٤	الإجمالي
٢٩،٢	٣٤٢،٢	باقي الدول	٥،٨	٧٦،٣	باقي الدول	٣،٦	٢٦١	باقي الدول
١٠٠،٠	١١٧١،١	العالم	١٠٠،٠	١٣١٩،٨	العالم	١٠٠	٧٦٦٥	العالم

المصدر: جمعت وحسبت من: ١ - شبكة المعلومات الدولية، موقع منظمة الأغذية والزراعة www.faostat.org

٢ - موقع منظمة التجارة العالمية www.comtrade.un.org

ثالثاً: الوضع الراهن للتمور المصرية

الوضع الإنتاجي للتمور المصرية

بدراسة تطور إنتاج مصر من التمور خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٨) كما هو موضح من البيانات الواردة بجدول رقم (٤) والتحليل الإحصائي بالجدول رقم (٥) يتضح أن متوسط الإنتاج المصري من التمور خلال فترة الدراسة بلغ حوالي ١٣٤٤ ألف طن، حيث تراوحت الكمية المنتجة محليا بين ١٠٩٠ ألف طن كحد أدنى في عام ٢٠٠٢، ونحو ١٦٨٥ ألف طن كحد أقصى في عام ٢٠١٥، ووجد تفاوت بين الحدين بلغت نسبته ٤٤%.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الإنتاج المصري من التمور تبين من معادلة رقم (١) بالجدول رقم (٥) تزايد الكمية المنتجة من التمور بمقدار ٣٠،٦ ألف طن، بمعدل زيادة سنوي بلغ حوالي

٢,٢% من المتوسط خلال الفترة المشار إليها، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً، ويشير معامل التحديد إلى أن نحو ٨٧% من العوامل المرتبطة بالزمن تفسر التغيرات التي تحدث في الإنتاج المصري من التمور.

كمية الصادرات المصرية من التمور

بدراسة تطور صادرات مصر من التمور خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٨) يتضح أن متوسط كمية صادرات التمور المصرية بلغت حوالي ١٢,١٦ ألف طن سنوياً، حيث تراوحت الكمية المصدرة بين حد أدنى بلغ نحو ١,١٨ ألف طن في عام ٢٠٠١، حد أقصى بلغ حوالي ٣٩,٣ ألف طن في عام ٢٠١٤، وتبين تفاوت بين الحدين إذ بلغت نسبته إلى المتوسط السنوي ٣١٣%.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور كمية الصادرات المصرية من التمور تبين من معادلة رقم (٢) بالجدول رقم (٥) أن كمية الصادرات المصرية من التمور تزايدت بمقدار ١,١٦ ألف طن، بمعدل زيادة سنوي بلغ حوالي ٩,٦% من المتوسط خلال الفترة المدروسة، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً، وقد بلغ معامل التحديد نحو ٠,٣٨ مما يعنى أن ٣٨% من العوامل المرتبطة بالزمن تفسر التغيرات التي تحدث في كمية صادرات مصر من التمور .

وعند تقدير معامل عدم الاستقرار لكمية الصادرات المصرية من التمور، تبين أنها تراوحت بين حد أقصى بلغ حوالي ١٢٥% في عام ٢٠١٤، وحد أدنى بلغ حوالي ١,٤% في عام ٢٠١٦، وبلغت حوالي ٤٢% عام ٢٠١٨، وأن متوسط معامل الاستقرار قُدر بحوالي ٣٧%، وتشير هذه النتائج إلى أن كمية الصادرات المصرية من التمور تعاني من عدم الاستقرار لما انتابها من آثار اقتصادية سلبية عمت مصر قبل وبعد ثورة ٢٠١١.

قيمة الصادرات المصرية من التمور

يتبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (٤) أن قيمة الصادرات المصرية من التمور بلغت حوالي ١٩,٦ ألف دولار كمتوسط للفترة (٢٠٠١-٢٠١٨)، حيث تراوحت بين ٢٧٨ ألف دولار كحد أدنى في عام ٢٠٠١، وحوالي ٤٩,٧ مليون دولار كحد أقصى في عام ٢٠١٨.

وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة صادرات مصر من التمور معادلة رقم (٣) جدول (٥) أنها اتخذت اتجاهها عاماً متزايداً بنحو ٢,٣ ألف دولار، بما يمثل حوالي ١٥,٦% من متوسط قيمة صادرات التمور المصرية، كما يفسر معامل التحديد أن نحو ٨٨% من التغير في قيمة صادرات التمور المصرية ترجع إلى عامل الزمن.

وبدراسة معامل عدم الاستقرار لقيمة الصادرات المصرية من التمور، تبين من جدول رقم (٤) أنه بلغ في المتوسط ٢٥%، كما تراوح معامل عدم الاستقرار بين حد أدنى بلغ حوالي ٣% في عام ٢٠٠٩، وحد أقصى بلغ حوالي ٢٨٥% عام ٢٠٠٣ والجدير بالذكر أن هذا العام شهد الآثار السلبية لأحداث سبتمبر ٢٠٠١ وحرب العراق والتي أثرت بشكل كبير على معدلات الاستثمار بمصر فانتابها حالة من عدم الاستقرار. وبلغت حوالي ٨% في عام ٢٠١٨، وتشير هذه النتائج إلى أن قيمة الصادرات المصرية من التمور تعاني من عدم الاستقرار قبل وبعد ثورة ٢٠١١.

أسعار الصادرات المصرية من التمور

بدراسة تطور سعر الصادرات المصرية من التمور في جدول رقم (٤) يتضح أنه تزايد خلال فترة الدراسة من ٢٤١ دولار/طن في عام ٢٠٠١ حتى وصل إلى ٣٨٦٤ دولار/طن في عام ٢٠١٨ بزيادة نسبية قدرت بنحو ١٥٠٣%.

وتبين من معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور السعر التصديري للتمور المصرية معادلة رقم (٤) بجدول رقم (٥) أنه اتخذ اتجاهها عاماً متزايداً بنحو ١٨٣ دولار/طن بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ نحو ٤,٧% من متوسط سعر تصدير الطن والذي بلغ حوالي ١٤٠٩ دولار/طن خلال فترة الدراسة المشار إليها،

ويشير معامل التحديد إلى أن ٧٧% من التغيرات التي طرأت على السعر التصديري للتمور المصرية يرجع لعنصر الزمن.

وبدراسة معامل عدم الاستقرار للسعر التصديري للتمور المصرية ، تبين من جدول رقم (٤) أنه بلغ في المتوسط حوالي ٣٥%، وتراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٤% في عام ٢٠٠٥، وحد أقصى بلغ حوالي ١٥٠.٩% في عام ٢٠٠٢، وبلغت حوالي ٣٠% في عام ٢٠١٨، وتشير هذه النتائج إلى أن السعر التصديري للتمور المصرية قد انتابه عدم استقرار خلال سنوات الدراسة، وقد يرجع ذلك لفترة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاستثماري التي عانت منه مصر بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وحتى ثورة يناير ٢٠١١ وما تلاها من عدم الاستقرار والأمن داخل البلاد.

جدول رقم (٤) تطور مؤشرات الإنتاج وكمية وقيمة الصادرات المصرية من التمور خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٨)

السنوات	كمية الإنتاج (ألف طن)	كمية الصادرات المصرية من التمور		قيمة الصادرات المصرية من التمور		سعر الصادرات المصرية من التمور	
		كمية الصادرات (ألف طن)	معامل عدم الاستقرار %	القيمة (ألف دولار)	معامل عدم الاستقرار %	سعر التصدير (دولار/طن)	معامل عدم الاستقرار %
٢٠٠١	١١١٣	١١٨٩	٤٦,٦	٢٨٧	١٠,٤	٢٤١	٢٥٥
٢٠٠٢	١٠٩٠	٤٥٤٥	٣٤	٢١١٥	١٦٢	٤٦٥	١٥٠,٩
٢٠٠٣	١١٢٢	١٨٣٩	٦٠	٦٣٣	٢٨٥	٣٤٤	٦٢
٢٠٠٤	١١٦٦	٢٣٩٩	٥٨	١٢٠٥	٥٦	٥٠٢	٢٦
٢٠٠٥	١١٦٠	٤٠٧٦	٤١	٢٤٦٤	٥٨	٦٠٥	٤
٢٠٠٦	١٣٢٩	٥٠٩٠	٣٧	٣١٤٥	٦٥	٦١٨	١٩
٢٠٠٧	١٣١٤	٤٧٠٤	٤٩	٣٠٠٩	٧٥	٦٤٠	٣٣
٢٠٠٨	١٣٢٦	٨٣٢٩	٢٠	٧٢٠٥	٥٢	٨٦٥	٢٤
٢٠٠٩	١٢٧٠	١٤٦٥٩	٢٦,٦	١٧٥٣٥	٣	١١٩٦	٩
٢٠١٠	١٣٥٣	٢٠٥٥١	٦١	٢٢٧٦٤	٧	١١٠٨	٢٦
٢٠١١	١٣٧٤	٢٣٧٩٢	٧١	٢٨٢١١	١٦	١١٨٦	٣٠
٢٠١٢	١٤٠٠	١١٢٨٢	٢٥	٢٨٧١٦	٥	٢٥٤٥	٣٦
٢٠١٣	١٣٢٨	٢٤٥٩٠	٥١	٣٣٤٠٢	١٠	١٣٥٨	٣٤
٢٠١٤	١٤٦٥	٣٩٣٠٤	١٢٥	٤٧٣١٩	٤١	١٢٠٤	٤٦
٢٠١٥	١٦٨٥	١٠٦٩٨	٤٢,٥	٣٣٠٢٧	١٠	٣٠٨٧	٢٨
٢٠١٦	١٥٤٩	١٩٤٧٧	١,٤	٤١١٦٧	٤	٢١١٤	١٩
٢٠١٧	١٥٩٠	٩٥٥١	٥٤	٣٢٦٣٣	٢٤	٣٤١٧	٢٣
٢٠١٨	١٥٥٥	١٢٨٧٠	٤٢	٤٩٧٢٩	٨	٣٨٦٤	٣٠
المتوسط	١٣٤٤	١٢١٦٤	٣٧,٥	١٩٦٩٨	٢٥	١٤٠٩	٣٥

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية www.comtrade.un.org

جدول رقم (٥) معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور مؤشرات الإنتاج وكمية وقيمة الصادرات المصرية من التمور خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٨)

رقم المعادلة	المتغيرات	المعادلة	R ²	T	معدل التغير %
١	كمية الإنتاج المصري من التمور (طن)	ص = ١٠٥٢,٩ + ٣٠,٦٢ س -	٠,٨٧	(١٠,٣٥٥)**	٢,٢
٢	كمية الصادرات المصرية من التمور (طن)	ص = ١٠٥٦ + ١٦٩ س -	٠,٣٨	(٣,١٤٦)*	٩,٦
٣	قيمة الصادرات المصرية من التمور (ألف دولار)	ص = ٤ + ٢,٢٩ س -	٠,٨٨	(١٠,٩٣)**	١٥,٦
٤	سعر تصدير التمور المصرية (دولار/طن)	ص = ٣٤ + ١٨٣ س -	٠,٧٧٣	(٧,٣٤٦)**	٤,٧

حيث أن : ص = تشير إلى القيمة التقديرية للظاهرة موضع الدراسة في السنة —

س = : تشير إلى متغير الزمن في السنة — حيث هـ (١، ٢، ٣، ١٨)

(**) : تشير إلى معنوية معاملات الانحدار عند مستوى معنوية ٠,٠١

(*) : تشير إلى معنوية معاملات الانحدار عند مستوى معنوية ٠,٠٥

المصدر: حسب من جدول رقم (٤).

التوزيع الجغرافى للمصادر المصرية من التمور

تشير البيانات الواردة بجدول رقم (٦) إلى أن صادرات مصر من التمور للعالم بلغت نحو ١٨,٤ ألف طن بقيمة ٤٠,٧ مليون دولار، وبلغ سعر تصدير الطن حوالى ٢٢١٨ دولار خلال متوسط الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨). ومن أهم الدول المستوردة للتمور المصرية دولة المغرب حيث تحتل المرتبة الأولى بكمية تقدر بنحو ٨,٩ ألف طن بنسبة ٤٨,٤% من متوسط إجمالي صادرات مصر من التمور إلى العالم، حيث تقدر قيمتها بنحو ٢٠,٢ مليون دولار، وبلغ متوسط سعر تصدير الطن حوالى ٢٢٧٨ دولار إلى المغرب، كما احتلت دولة أندونيسيا المرتبة الثانية حيث بلغ متوسط الكمية المصدرة إليها من التمور المصرية نحو ٥,٣ ألف طن بنسبة ٢٩% من إجمالي متوسط الكمية المصدرة من التمور المصرية إلى العالم حيث تقدر قيمتها بنحو ١٢,٣ مليون دولار بمتوسط سعر تصدير يقدر بنحو ٢٣٣٣ دولار/طن، وتبوءت كل من دولة ماليزيا ولبنان والأردن المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة بكميات بلغت نحو ٢,٠٦، ٠,٤٠، ٠,٢١، ألف طن على الترتيب، أى ما يمثل نحو ١١,٣%، ٢%، ١,٢% من إجمالي متوسط التمور المصدرة من مصر على التوالي، بينما بلغ مقدار ما تستورده باقى الدول حوالى ١,٥ ألف طن، بنسبة ٨,٣% من إجمالي متوسط الكمية المصدرة للعالم بقيمة بلغت نحو ١,٩ مليون دولار خلال متوسط الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨).

والجدير بالذكر أن متوسط السعر التصديري للطن من التمور المصرية تراوح بين حد أدنى بلغ نحو ١٨٨٦ دولار/طن لماليزيا، وحد أقصى بلغ حوالى ٤١٩٧ دولار فى لبنان ، وبلغ المتوسط السنوي للسعر التصديري للطن من التمور المصرية حوالى ٢٢١٨ دولار خلال الفترة موضع الدراسة.

جدول رقم (٦) التوزيع الجغرافى لكمية وقيمة الصادرات المصرية من التمور على أهم الدول المستوردة خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨)

الدولة	كمية الصادرات		قيمة الصادرات		متوسط سعر التصدير دولار/طن
	الف طن	الأهمية النسبية%	مليون دولار	الأهمية النسبية%	
المغرب	٨,٩٠	٤٨,٤	٢٠,٣	٤٩,٧	٢٢٧٨
اندونيسيا	٥,٣١	٢٨,٩	١٢,٤	٣٠,٤	٢٣٣٣
ماليزيا	٢,٠٧	١١,٣	٣,٩	٩,٦	١٨٨٦
لبنان	٠,٤٠	٢,١	١,٧	٤,١	٤١٩٧
الأردن	٠,٢١	١,٢	٠,٤٤	١,١	٢٠٨١
دول أخرى	١,٥٢	٨,٣	١,٩	٤,٨	١٢٥٠
العالم	١٨,٤	١٠٠	٤٠,٧	١٠٠	٢٢١٨

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية www.comtrade.un.org

رابعاً: مؤشرات القدرة التنافسية للمصادر المصرية من التمور
الميزة النسبية الظاهرة :

باستقراء نتائج جدول رقم (٧) تبين أن الميزة النسبية الظاهرة بلغت فى المتوسط ٣,٩% و تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالى ٠,٦% عام ٢٠٠٨. وحد أقصى بلغ حوالى ١٥,٧% عام ٢٠٠٩. خلال فترة الدراسة (٢٠٠١ - ٢٠١٨)، كما تشير بيانات الجدول أن قيمة معامل الميزة النسبية الظاهرة تزايدت عن الواحد صحيح فى سنوات الدراسة الأمر الذى يعنى أن الصادرات المصرية من التمور تتمتع بميزة نسبية فى الأسواق العالمية، بينما انخفض معامل الميزة النسبية الظاهرة لأقل من الواحد الصحيح حيث بلغ حوالى ٠,٨، ٠,٦% على الترتيب خلال عامى ٢٠٠١، ٢٠٠٨.

الكفاءة التصديرية لصادرات مصر من التمور:

بدراسة النتائج الواردة بجدول رقم (٧) تبين أن الكفاءة التصديرية للتمور المصرية بلغت فى المتوسط ٣٩٩% وقد انتابها تذبذب كبير خلال سنوات فترة الدراسة (٢٠٠١ - ٢٠١٨)، فقد تراوحت الكفاءة التصديرية للتمور المصرية بين حد أدنى بلغ حوالى ١٠,٣% فى عام ٢٠٠١، وهذا يشير إلى أن سعر

التصدير للتمور المصرية يزيد عن سعره في السوق المحلي بنسبة ٣%، وحد أقصى في عام ٢٠١٨ بلغ نحو ١٢٥١%، مما يعنى أن سعر التصدير للطن يزيد عن نظيره في سعر الجملة بنحو ١١٥١%، وتشير النتائج السابقة إلى أن الصادرات المصرية من التمور شهدت في السنوات الأخيرة انتعاشا وتشجيعا من الدولة وذلك لتمتع مصر بحالة من الامن والاستقرار وزيادة التصدير.

جدول (٧) معامل الميزة النسبية والكفاءة التصديرية لصادرات مصر من التمور خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٨)

السنوات	معامل الميزة النسبية			الكفاءة التصديرية		
	قيمة الصادرات الزراعية لمصر (الف دولار)	قيمة الصادرات الزراعية العالمية (مليون دولار)	الميزة النسبية الظاهرية	سعر التصدير (جنيه/طن)	سعر الصرف (جنيه)	سعر الجملة (جنيه)
٢٠٠١	٦٢٠	٤١٤٣٢٩	٠,٨	٩٥٩	٣,٩٨	٩٣٣
٢٠٠٢	٧٧٢	٤٤٢٦٢٥	٥,٥	٢١٠,٢	٤,٥٢	٩٦٧
٢٠٠٣	٩٣٧	٥٢٥,٧٢	١,٢	٢٠٥٤	٥,٩٧	١٢٠٠
٢٠٠٤	١٣١٤	٦,٧٣٣٢	١,٨	٤٦٢٣	٩,٢١	١٣٠٠
٢٠٠٥	١١٦٨	٦٥٣٨٣٩	٣,١	٣٥٠,٣	٥,٧٩	١٥٣٣
٢٠٠٦	١٠٨٦	٧٢١٨٢٥	٤,٨	٣٥٥٤	٥,٧٥	١٣٠٠
٢٠٠٧	١٥٠,٢	٨٧٣٧٩٦	٢,٧	٣٦١,٠	٥,٦٤	١٧٦٧
٢٠٠٨	١٨٢١	١٠,٦٣٠,٤	٠,٦	٤٧١٤	٥,٤٥	١٤٦٧
٢٠٠٩	١٥٢١	٩٥,٠٢٢٦	١٥,٧	٦٦٥,٠	٥,٥٦	٢١١,٠
٢٠١٠	١٧٩٦	١٠,٨٠٠,٤	١,٦	٦٢٧١	٥,٦٦	٢٢٨٧
٢٠١١	١٩٣٣	١٣١٣٩٤	٢,١	٧٠٨,٠	٥,٩٧	٢٥٠,٠
٢٠١٢	١٥٢٢	١١٨٣١٣	١,٩	٢٣١٦,٠	٩,١	٣١٨,٠
٢٠١٣	٢٢١٦	١٢١٥٧٢	١,٥	٩٣١٦	٦,٨٦	٣٣٩٣
٢٠١٤	١٩٠,٦	١٥,٦٨٨	٢,٩	٨٥٣٦	٧,٠٩	٤١٠,٧
٢٠١٥	٢٠,٨٢	١٨١٢٤٩	٢,٨	٢٣٦١٦	٧,٦٥	٤٦٩٧
٢٠١٦	٥٠,١٨	١٤١٧٦٣٢	٨,٠	٢٢٥١٤	١٠,٦٥	٥٢١٧
٢٠١٧	٥٠,٣٩	١٥٦,٤٩٧	٦,١	٦,٨٥٧	١٧,٨١	٥٨٣٣
٢٠١٨	٤٠,٤٦	١٠,٥٣١٢٦	٦,٨	٦٥٦٨٨	١٧	٥٢٤٩
المتوسط	٢٠,١٧	٥٦٣٢١٢	٣,٩	١٤٥٢٢	٧,٨	٢٧٢٤

المصدر : جمعت وحسبت من جدولي (١، ٤)

١- موقع منظمة التجارة العالمية www.comtrade.un.org

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة اسعار الجملة السنوية ، اعداد مختلفة.

٣- نشرات البنك الدولي، اعداد مختلفة.

مؤشر النصيب السوقي :

يتضح من البيانات الواردة بجدول رقم (٨) أن نصيب مصر في السوق الأندونيسي بلغ ٤٠% . بينما بلغ نحو ٢٣% في السوق المغربي. ونحو ١٦% في السوق الماليزي وذلك خلال متوسط الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨) وهي نسب تعد جيدة ويمكن زيادة تلك النسبة خاصة في السوق الاندونيسي والماليزي نظرا لأنها دول غير منتجة للتمور مما يؤدي إلى زيادة الاقبال على المنتج المصري من التمور.

معامل اختراق الأسواق :

توضح البيانات والنتائج الواردة بجدول (٨) معدل إختراق الأسواق لصادرات التمور المصرية إلى أهم الأسواق المدروسة خلال فترة الدراسة (٢٠١٤ - ٢٠١٨)، حيث يتبين أن معدل إختراق الأسواق المستوردة للتمور المصرية والتي تتمثل في سوق المغرب أندونيسيا وماليزيا، تراوح بين حد أقصى بلغ نحو ٤٠% لدولة أندونيسيا، وحد أدنى بلغ نحو ٩,٣% لدولة المغرب.

السوق الأندونيسي: تشير نتائج الجدول رقم (٨) إلى أن السوق الأندونيسي أحتل المرتبة الأولى حيث بلغ معدل إختراق صادرات التمور المصرية للسوق الأندونيسي ٤٠% خلال متوسط الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨)

(٢٠١٨)، وقد بلغ أعلى مستوى له حوالي ٤٨,٧% في عام ٢٠١٨، بينما بلغ أدنى مستوى له حوالي ٣٣% في عام ٢٠١٥.

السوق المغربي: احتل السوق المغربي المرتبة الثالثة كما هو موضح بالجدول رقم (٨)، حيث بلغ معدل إختراق صادرات التمور المصرية للسوق المغربي ٩,٣% خلال متوسط الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨)، وقد بلغ أعلى مستوى له حوالي ١٢,٥٣% في عام ٢٠١٦. بينما بلغ أدنى مستوى له حوالي ٦% في عام ٢٠١٧.

جدول رقم (٨) النصيب السوقي ومعدل إختراق السوق لكميات صادرات التمور المصرية

(الكمية الف طن) خلال الفترة (٢٠١٨ - ٢٠١٤)

الدولة	البيان	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	الإجمالي	المتوسط
المغرب	إجمالي كمية واردات المغرب	٦٢	٧٠	٦٩	٧٠	٩٧	٣٦٨,٠	٧٣,٦
	واردات المغرب من التمور المصرية	١٨	١٤	٢٢	١٢	٢٠	٨٦,٠	١٧,٢
	إنتاج المغرب من التمور	١٠٢	١٠٧	١٠٧	١٣٠	١١٧	٥٦٣,٠	١١٢,٦
	صادرات المغرب من التمور إلى العالم	٠,١٧	٠,٧٦١	٠,٤٢٧	٠,١٧٨	٠,٢٢٢	١,٨	٠,٣٥
	النصيب السوقي%	٢٩	٢٠	٣٢	١٧	٢١	٢٣	٢٣
	معدل إختراق السوق	١١	٧,٩	١٢,٥	٦	٩,٤	٩,٣	٩,٣
	إجمالي كمية واردات اندونيسيا	٣١	٢١	٢٣	٣٤	٣٩	١٤٨,٠	٢٩,٦
اندونيسيا	واردات اندونيسيا من التمور المصرية	١١	٧	٨	١٤	١٩	٥٩,٠	١١,٨
	إنتاج اندونيسيا من التمور	-	-	-	-	-	-	-
	صادرات اندونيسيا من التمور إلى العالم	٠,٠٠٢	٠,٠٠٧	٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠١٢	٠,٠٠٢٤
	النصيب السوقي%	٣٥	٣٣	٣٥	٤١	٤٨,٧	٣٩,٩	٣٩,٩
	معدل إختراق السوق	٣٥,٥	٣٣,٣	٣٤,٨	٤١,٢	٤٨,٧	٤٠	٤٠
	إجمالي كمية واردات ماليزيا	٢٢	١٩	١٨	٢٦	١٩	١٠٤	٢٠,٨
	واردات ماليزيا من التمور المصرية	٦	٢	٣	٣	٣	١٧	٣,٤
ماليزيا	إنتاج ماليزيا من التمور	-	-	-	-	-	-	-
	صادرات ماليزيا من التمور إلى العالم	٤	٣	٣	٣	٣	١٦	٣,٢
	النصيب السوقي%	٢٧	١١	١٧	١٢	١٥,٨	١٦,٣	١٦,٣
	معدل إختراق السوق	٣٣,٣	١٢,٥	٢٠	١٣	١٨,٨	١٩,٣	١٩,٣

المصدر: ١- موقع منظمة التجارة العالمية www.comtrade.un.org

٢- منظمة الأغذية والزراعة www.Fao.org

وتشير هذه النتائج إلى أن مصر تتمتع بميزة تنافسية في هذه الأسواق الأمر الذي يعنى إمكانية زيادة الصادرات المصرية من التمور إليها، خاصة السوق الأندونيسى والماليزى نظرا لأنها غير منتجة للتمور خلال الفترة موضع الدراسة. وبالتالي يمكن الحفاظ على هذه الأسواق باعتبارها أسواق تقليدية ومهمة لصادرات مصر من التمور، كما يرجع انخفاض الطاقة الإستيعابية لسوق المغرب من التمور المصرية لكونها دولة منتجة للتمر بالإضافة لتعدد مصادرها الاستيرادية.

السوق الماليزى: يمكن الاستدلال من بيانات نفس الجدول أن السوق الماليزى أحتل المرتبة الثانية حيث بلغ معدل إختراق صادرات التمور المصرية للسوق الماليزى حوالي ١٩,٣% خلال متوسط فترة الدراسة، وقد بلغ أعلى مستوى له حوالي ٣٣,٣% في عام ٢٠١٤. بينما بلغ أدنى مستوى له حوالي ١٢,٥% في عام ٢٠١٥.

مؤشر السعر النسبي:

يتضح من دراسة مؤشر النسبة السعرية لأهم الدول المصدرة للتمور والتي تتنافس مصر في الأسواق سائلة الذكر أن السعر المصري ينخفض عن نظيره التونسي بنسبة ٤٩%، ٧٠%، ٦٧% في الأسواق المغربي والاندونيسي والماليزي على الترتيب كما هو موضح في جدول رقم (٩) وقد يرجع ارتفاع السعر التونسي إلى اختلاف أصناف التمور التونسية عن نظيره المصري.

وبمقارنة السعر المصري بالسعر السعودي يتبين أن السعر المصري أقل من السعر السعودي في السوق المغربي والماليزي بنسبة ٥٩%، ٥١% على التوالي بينما كان السعر السعودي منخفض في السوق الأندونيسي بنسبة ٣٦%. كما ينخفض السعر المصري عن نظيره الإماراتي بنسبة ١٠,٥%، ٦٨%، ٤٢% في السوق المغربي والأندونيسي والماليزي على الترتيب.

جدول رقم (٩) مؤشر النسبة السعرية للتمور المصرية في أهم الأسواق التصديرية مع الدول المنافسة لمتوسط الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨)

السوق	المغرب	اندونيسيا	ماليزيا
أهم الدول التصديرية	تونس - مصر	تونس - مصر	تونس - مصر
السعر التونسي (دولار/طن)	٢١٥٢	٣٣٨٠	٣١٨٣
السعر المصري (دولار/طن)	١١٠٠	١٠٠٤	١٠٣٩
% السعر المصري الى السعر التونسي	٤٩	٧٠	٦٧
السعر السعودي	السعودية - مصر	السعودية - مصر	السعودية - مصر
	٢٦٦٠	٧٣٩	٢١٢٢
% السعر المصري الى السعر السعودي	٥٩	٣٦	٥١
السعر الإماراتي	الإمارات - مصر	الإمارات - مصر	الإمارات - مصر
	١٣٢٣	١٠٥٩	١٨٤٥
% السعر المصري الى السعر الإماراتي	١٠,٤	٦٨	٤٢

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية www.comtrade.un.org

الوضع التنافسي للتمور المصرية في السوق المغربي والأندونيسي:

لقد سبق الإشارة إلى أن أهم الدول المستوردة للتمور المصرية هي أندونيسيا والمغرب وماليزيا، إلا أن البحث ركز على تحليل الوضع التنافسي للتمور المصرية في كل من السوق الأندونيسي والمغربي دون غيرها نظرا لكونهما في المرتبتين الأولى والثانية من حيث الأهمية النسبية جدول رقم (٨) ولتزايد الصادرات المصرية من التمور إليهما، وبالإضافة إلى أن إحدى الدولة منتجة للتمور وهي المغرب والأخرى غير منتجة للتمور وهي أندونيسيا.

الوضع التنافسي للتمور المصرية في السوق المغربي :

يوضح الجدول رقم (١٠) متوسط النصيب السوقي لأهم الدول المتنافسة في السوق المغربي للتمور خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨)، ويتبين من دراسة هذا الجدول أن تونس تعتبر من أهم الدول المصدرة للتمور للسوق المغربي، حيث يبلغ متوسط كمية صادراتها إلى المغرب نحو ٢٨ ألف طن بما يمثل نحو ٣٨% من متوسط إجمالي كمية واردات المغرب من التمور من العالم والبالغ نحو ٧٣,٦ ألف طن خلال الفترة موضع الدراسة، ثم تأتي دولة الإمارات في المرتبة الثانية إذ بلغ متوسط صادراتها من التمور إلى السوق المغربي حوالي ٢٠,٩ ألف طن، بما يعادل نحو ٢٨% من متوسط إجمالي كمية واردات المغرب من التمور من العالم، يليها في المرتبة الثالثة مصر حيث بلغ متوسط كمية صادراتها إلى السوق المغربي حوالي ١٧,٣ ألف طن أي ما يعادل نحو ٢٣,٥% من متوسط إجمالي كمية واردات المغرب من التمور من العالم، وتأتي كل من العراق، الجزائر، المملكة العربية السعودية في المرتبة الرابعة والخامسة والسادسة بكميات تقدر بنحو ٢,٩، ٢,٢، ١,٦ ألف طن على التوالي أي ما يمثل نحو ٤%، ٢,٩%، ٢,٢% على الترتيب من متوسط إجمالي كمية واردات المغرب من التمور من العالم.

ويتبين من دراسة الأسعار التصديرية للدول المتنافسة داخل السوق المغربي للتمور بالجدول رقم (١٠) أن مصر تتمتع بميزة تنافسية سعرية مع أهم الدول المنافسة لها داخل السوق المغربي حيث يقدر متوسط السعر التصديري للتمور المصرية حوالي ١١٠٠ دولار للطن في مقابل ٧٣٩٦، ٢١٥٢، ١٣٢٣، ٢١٩٧ دولار للطن لكل من المملكة العربية السعودية وتونس والامارات والجزائر خلال متوسط الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨) ، على الجانب الآخر فإن دولة العراق تتمتع بميزة تنافسية سعرية في تصدير التمور للسوق المغربي مقارنة بالسعر التصديري للتمور المصرية، حيث بلغ متوسط سعر تصدير الطن من التمر العراقي نحو ٣٤٨ دولار. الأمر الذي يشير إلى ضرورة دراسة أصناف التمور وجودتها وتحديد أنسب فترات دخول التمور المصرية إلى السوق المغربي لزيادة النصيب السوقي للتمور المصرية بالسوق المغربي. وعند دراسة مؤشر النسبة السعرية لأهم الدول المصدرة تمور للسوق المغربي والتي تنافس مصر اتضح الميزة السعرية للتمور المصرية في كل الأسواق حيث ينخفض السعر المصري عن نظيره التونسي بنسبة ٤٩%، وبنسبة ١٧%، ٥٠%، ٨٥% عن السعر الإماراتي والجزائري والسعودي، بينما ينخفض سعر تصدير التمر العراقي عن السعر المصري بنسبة ٢١٦%.

الوضع التنافسي للتمور المصرية في السوق الأندونيسي:

يتبين من استقراء بيانات جدول رقم (١٠) أن مصر تحتل المرتبة الأولى في تصدير التمور إلى السوق الأندونيسي حيث بلغ متوسط كمية صادراتها إلى أندونيسيا نحو ١١,٩ ألف طن، أي ما يعادل ٣٩,٨% من متوسط كمية واردات أندونيسيا من التمور والبالغ ٢٩,٨ ألف طن خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨) ثم جاءت الإمارات في المرتبة الثانية إذ بلغ متوسط صادراتها من التمور إلى السوق الأندونيسي حوالي ٨,٧ ألف طن بما يعادل نحو ٢٩,٤% من متوسط واردات أندونيسيا من التمور خلال نفس الفترة، يليها في المرتبة من حيث الترتيب كل من تونس، ايران، السعودية حيث بلغ متوسط النصيب السوقي لكل منها في السوق الأندونيسي للتمور نحو ١٤,٥%، ١٢%، ١,٥% من متوسط واردات أندونيسيا من التمور خلال نفس فترة الدراسة.

جدول رقم (١٠) متوسط النصيب السوقي والأسعار التصديرية لأهم الدول المنافسة في السوق المغربي والأندونيسي خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨)

السوق	البلد المصدرة	الكمية المستوردة (الف طن)	النصيب السوقي %	القيمة (الف دولار)	متوسط سعر التصدير (دولار/طن)	% للسعر المصري إلى سعر كل دولة
المغربي	تونس	٢٨	٣٨,٢	٦٠,٤	٢١٥٢	٤٩
	الإمارات العربية المتحدة	٢٠,٩	٢٨,٤	٢٧,٧	١٣٢٣	١٧
	مصر	١٧,٣	٢٣,٥	١٩	١١٠٠	
	العراق	٢,٩	٤	١,٠٣	٣٤٨	(٢١٦)
	الجزائر	٢,٢	٢,٩	٤,٧	٢١٩٧	٥٠
	المملكة العربية السعودية	١,٦	٢,٢	١,٣١٨	٧٣٩٦	٨٥
	الإجمالي	٧٣	٩٩,٢	١١٤,٢	١٤٥١٦	
	العالم	٧٣,٦	١٠٠	١١٩,٦	١٦٢٥٠	
الأندونيسي	باقي الدول	٦٠٠	٠,٨	٥٣٦٥	١٧٣٤	
	مصر	١١,٩	٣٩,٨	١١,٩٦	١٠٠٤	
	الإمارات العربية المتحدة	٨,٧٩	٢٩,٤	٩,٣	١٠٥٩	٥,٢
	تونس	٤,٣٣	١٤,٥	١٤,٦	٣٣٨١	٧٠
	ايران	٣,٦	١٢,٢	٣,٥٦	٩٧٩	(٢,٦)
	المملكة العربية السعودية	٠,٤٥٦	١,٥	٠,٤٩٦	١٠٩٠	٨
	الإجمالي	٢٩,١	٩٧,٤	٣٩,٩	١٣٧٢	
	العالم	٢٩,٨	١٠٠	٤٣,٤	١٤٥٤	
باقي الدول	٠,٧٣٧	٢,٦	٣,٥	٨٢		

وبدراسة الأسعار التصديرية للتمور للدول المتنافسة داخل السوق الأندونيسي فإنه يتضح أن مصر تتمتع بميزة تنافسية سعرية مع أهم الدول المنافسة لها داخل السوق الأندونيسي وهي تونس، حيث يقدر متوسط سعر التصدير التمور المصرية حوالي ١٠٠٤ دولار للطن في مقابل ٣٣٨١ دولار للطن، كما يتضح من الجدول السابق أن إيران تتمتع بميزة تنافسية سعرية في تصدير التمور للسوق الأندونيسي مقارنة بمصر، حيث بلغ متوسط سعر تصدير الطن من التمر الإيراني نحو ٩٧٩ دولار.

وعند دراسة مؤشر النسبة السعرية لأهم الدول المصدرة تمور للسوق الأندونيسي والتي تنافس مصر اتضحت الميزة السعرية للتمور المصرية في كل الأسواق حيث ينخفض السعر المصري عن نظيره التونسي بنسبة ٧٠%، وبنسبة ٥%، و٨% عن السعر الإماراتي والسعودي على الترتيب. ويرتفع السعر المصري عن سعر تصدير التمور الإيرانية بمقدار ٢,٦%.

إستراتيجية تطوير قطاع النخيل والتمور في مصر^(٥):

تهدف تلك الإستراتيجية الى تحقيق نهضة شاملة لقطاع النخيل والتمور في مصر تقوم على التطوير السريع والمستدام لمنظومات إنتاج وتجميع وتعبئة وتصدير التمور، والاستفادة من المنتجات الثانوية ومخلفات النخيل، مما سيعود بالنفع على الميزانية العامة للدولة والمستثمرين والمصنعين والتجار وبوجه خاص صغار المزارعين والفئات الأكثر احتياجا.

ولتحقيق هذه الأهداف اشتملت إستراتيجية تطوير قطاع التمور في مصر على المحاور التالية:

- ١- تشجيع زراعة الأصناف الملائمة والمقبولة للأسواق الخارجية ويتم ذلك من خلال :
 - أ- توجيه الإنتاج نحو أكثر الأصناف الملائمة للأسواق العالمية والمناسبة للمناخ المصري.
 - ب- تقديم الدعم الفني لزراعة الأصناف المختارة وتقديم المساعدة للزراعات الجديدة بالإضافة إلى بذل الجهود لتأهيل وتحديث المزارع القديمة.
 - ت- انشاء مجمع وراثي لأهم الأصناف الواعدة على مستوى التسويق المحلي والدولي.
 - ث- تشجيع الاستثمار في مجال التمور ووضع طلبات مناطق إنتاج وتصنيع التمور على خريطة الاستثمار المصرية.
 - ج- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بهدف رفع مستوى دخل المزارع الصغير.
- ٢- تنفيذ برنامج متكامل لمكافحة الآفات التي تصيب التمور والنخيل حيث يحتوى البرنامج على الأنشطة التالية:
 - أ- استخدام برنامج مكافحة الحيوية الذي يستخدم ادخال الحشرات التي تقتصر الحشرات الضارة، والمعالجة بالمنتجات الحيوية المتوفرة في السوق العالمي. وذلك يكون في الواحات وكل مناطق الإنتاج.
 - ب- استخدام المصائد الفرمونية الجاذبة للحشرات الضارة والطفيليات في بساتين النخيل.
 - ت- الحد من استخدام المعالجة الكيميائية للتمور والمضرة بالبيئة والمستهلك واستخدام التبخير لمنع الإصابة بالحشرات مع مراعاة وسائل السلامة الضرورية.
- ٣- تشجيع انشاء شركات الخدمات المتخصصة في الأنشطة الزراعية الخاصة بالنخيل مثل التلقيح والصيانة وجنى محصول التمر وفرز وتصنيف التمور وذلك بالاستعانة بعمال من الشباب المدربين.
- ٤- انشاء شراكة بين المصانع ووحدات التعبئة وكبار التجار والمزارعين بهدف تبادل وتطوير المنتج والتعرف على متطلبات السوق المحلي والدولي.
- ٥- نظام جلوبل جاب وهو نظام مطلوب من كبار مستوردي التمور الاوربيين والمخازن التجارية في العالم وذلك من أجل الوصول للأهداف المرسومة للتصدير.
- ٦- تشجيع انشاء علامة جودة للتمور المصرية والترويج لها في الخارج والمشاركة في المعارض والبعثات الترويجية المتخصصة في التمور من خلال اعداد الدراسات الإستراتيجية طويلة المدى عن الأسواق العالمية للتمور.

- ٧- يجب أن يوجه صندوق الترويج للتصدير نحو تمويل البحث حول السوق الاجنبي وأعمال الدعاية والاعلان وتقديم الدعم لاختبار التسويق، وتوجيه نسبة من دعم الصادرات لتطوير خطوط الإنتاج والاهتمام بالسوق الهندي بإعتباره أكبر مستورد للتمور على مستوى العالم.
- ٨- إمكانية تطوير شركات التصدير لكي تنافس وتضمن للعميل اتقان جودة المنتج واطلاق منتجات جديدة في السوق العالمي (مثل التمور المجمدة، ومنتجات الحلويات والخل والدبس من التمر).
- ٩- مراقبة التمور المنتجة للتصدير على مستوى التعبئة والمصانع، وعلى مستوى وزارة الزراعة ووزارة الصناعة والتجارة على وجود الحشرات ونسبة الاصابة في التمور والتخمر والتعفن والتشوهات الخارجية حيث يتم إيقاف الشحنة اذا وجد حشرات حية بما يفوق الحد المسموح به في الموصفات المعتمدة.

ملخص البحث والتوصيات:

استهدف البحث دراسة الوضع الإنتاجي والتصديرى الراهن للتمور في مصر وعلى مستوى العالم، وإلقاء الضوء على المركز التنافسي للصادرات المصرية من التمور في الأسواق العالمية. وكانت أبرز النتائج البحثية في الآتى:

بلغت كمية الصادرات المصرية من التمور حوالي ١٢ الف طن وحقت المركز السابع عالمياً، كما قدر متوسط قيمة الصادرات المصرية بنحو ١٩,٦ مليون دولار . واستحوذت نحو خمس دول على معظم الصادرات المصرية من التمور بنحو ٩٠% لكل من كمية وقيمة الصادرات المصرية من التمور إلى دول العالم، وكانت دولة المغرب في مقدمتها حيث استحوذت على ٤٨% من كمية صادرات مصر من التمور، بنحو ٤٩% من قيمة الصادرات، يليها دولة أندونيسيا بنسبة ٢٩% من كمية الصادرات، ونحو ٣٠% من قيمة صادرات مصر، ويليهما دولة ماليزيا بنسبة ١١% من كمية الصادرات، وحوالي ٩,٦% من قيمة الصادرات المصرية من التمور. وبلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار لكمية وقيمة وسعر التصدير المصري للتمور نحو ٣٧,٥%، ٥١%، ٣٥% على الترتيب. وتتمتع مصر بميزة نسبية سعرية في تصدير التمور بداخل السوق المغربى، بالنسبة لكل من تونس، والأمارات، والسعودية حيث بلغت نسبة سعر تصدير هذه الدول بالنسبة لسعر التصدير المصري نحو ٤٩%، ١٧%، ٥٩% على الترتيب، وبالنسبة للسوق الأندونيسى بلغت نسبة سعر تصدير هذه الدول بالنسبة لسعر التصدير المصري نحو ٧٠%، ٥%، ٣٦% ، وبالنسبة للسوق الماليزى بلغت نسبة سعر تصدير لكل من تونس، والأمارات، والسعودية بالنسبة لسعر التصدير المصري نحو ٦٧%، ٤٤%، ٥١% لكل منها على الترتيب. وبلغ النصيب السوقي لصادرات مصر من التمور حوالي ٤٠%، ٢٣%، ١٦% لكل من السوق الأندونيسى والمغربى والماليزى على الترتيب.

وانتهى البحث إلى بعض التوصيات الهامة والتي يمكن ايجازها في:

- ١- التركيز على الأسواق الدولية التي يتزايد فيها قيمة معدل اختراق السوق، مثل السوق الأندونيسى والمغربى والماليزى.
- ٢- الاهتمام بالسوق الخارجى، من حيث الاحتياجات والمواصفات القياسية للجودة ومواعيد التصدير والأصناف المرغوبة من التمور لضمان زيادة الكميات المصدرة.
- ٣- امداد المصدرين بالبيانات والمعلومات الخاصة بالأصناف والجودة المطلوبة والمطابقة للمواصفات العالمية.
- ٤- إعادة النظر فى السياسة السعرية التصديرية لتدعيم مركز مصر التنافسي، والمحافظة على الميزة السعرية التي تحظى بها صادرات التمور وخاصة فى وجود منافسة من بعض الدول مثل تونس، الأمارات، السعودية.

المراجع

- ١- عادل الغندور وآخرون، المشروع القومي لزراعة أشجار نخيل البلح فى مصر، معهد بحوث البساتين، وزارة الزراعة، سبتمبر ٢٠١٩.
- ٢- عبد الوكيل إبراهيم محمد، وآخرون، القدرة التنافسية لصادرات البرتقال المصري، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلة الاقتصاد الزراعي، مجلد (٢٥)، العدد (٣)، ٢٠١٥.
- ٣- عبد الباقي موسى الشايب، دراسة اقتصادية للوضع الإنتاجي والتصديرى لمحصول البصل كامل النضج فى ج.م.ع، مجلة البحوث الزراعية. جامعة كفر الشيخ، مجلد (٢٨)، عدد (٢)، ٢٠١٢.
- ٤- محمود فواز، سرحان أحمد عبد اللطيف سليمان، القدرة التنافسية والكفاءة التصديرية للبطاطس المصرية فى الأسواق العالمية مع التركيز على السوق الروسى، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلة الاقتصاد الزراعي، مجلد (٧)، العدد (٢)، فبراير ٢٠١٦.
- ٥- منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، استراتيجىة تطوير قطاع النخيل والتمور فى مصر، اكتوبر ٢٠١٨.
- ٦- موقع منظمة التجارة العالمية www.comtrade.un.org
- ٧- هانى سعيد عبد الرحمن الشتلة وآخرون، الميزة النسبية والقدرة التنافسية لصادرات التمور المصرية فى الأسواق العالمية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية، جامعة عين شمس، القاهرة، مجلد (٢٤)، عدد (٢)، ٢٠١٦.
- ٨- منيرة جلال النجار، الموقف التنافسي للتمور المصرية فى الاسواق الخارجية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلة الاقتصاد الزراعي، مجلد (٢٩)، العدد (١)، ٢٠١٩.
- ٩- هبة فهمى محمد ، حمدى فتوح الموافق، تقييم القدرة التنافسية لصادرات الارز المصري، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية، جامعة عين شمس، القاهرة، مجلد (٢٤)، عدد (٢)، ٢٠١٦.
- ١٠- وزارة الزراعة - الإدارة المركزية للحجر الزراعي ، قسم الإحصاء بيانات غير منشورة.

The Competitiveness of the Export of Egyptian Dates in the World Markets

Hanan Mahamed Mahmoud Bahgat

Agricultural Research Center. Egypt

SUMMARY

This search aims to evaluate the competitiveness of dates exports during the period of (2001- 2018) using the market share index. the relative stability of exports coefficient. competitive price and market penetration coefficient to know causes of declining market shares for exports of Egyptian dates and to suggest some methods to develop the Egyptian export policy for dates to increase competitiveness and improve export performance in the world markets.

The results indicated that about : The average amount of Egyptian exports of dates at about 12 tons. And it achieved seven place globally. As much as the average value of Egyptian exports by about 19.6 million dollars. and the average Egyptian exports of dates price at about 1409 dollars. It turns out that three countries accounted for most of Egypt's exports of dates at about 90% for both the quantity and the value of Egyptian exports of dates to the countries of the world. it was in the forefront of state of the Morocco market at about 48% of Egypt's exports of dates. and about 49% of value of exports of dates. Indonesia followed by 29% of Egypt's exports of dates. and about 30% of value of exports of dates. the third country is Malaysia market at about 11% of Egypt's exports of dates. and about 9.6% of value of exports of dates. Egypt has a comparative price advantage for exporting dates on the Morocco market to Tunisia. the Emirates and Saudi Arabia. as the export price ratio of these countries to Egypt is around 49%. 10%. 59% respectively. as for the Indonesia market the export price ratio of previous countries has reached about 70%. 5%. 36% relative to the Egyptian export price of dates. And the Malaysia market the export price ratio of previous countries has reached about 67%. 44%. 51% relative to the Egyptian export price of dates. The market penetration ratio of Egypt's exports of dates to the Morocco market. Indonesia. and the Malaysia market are 40%. 23%. 16% during (2014-2018).

The search recommendations that can be summarized in: 1. Focus on international markets where market penetration rate. such as the Morocco. the Indonesia and the Malaysia market. 2. The need for attention to the external market. in terms of needs specifications and standard of quality and dates of export and the desired items to ensure that the exported quantities and work to increase those quantities. 3. Providing data and information about the items and the required quality and conforming to international specifications. 4. Reconsidering the export price policy to support Egypt's competing countries Arab Emirates and Saudi Arabia.